مجلة المحترف لعلوم الرياضة و العلوم الانسانية و الاجتماعية

المجلد (9) العدد (28) السنة (2022)
الصفحة 153-167

المواقف الإقليمية من صراع الحرب الأهلية في أنغولا (1975-2002)

Regional positions on the civil war conflict in Angola 1975/2002

حسام إبرير [1*]، مُحَمَّد قدور [2*]

[1] جامعة الجزائر 02- أبو القاسم سعد الله-(الجزائر)
houssam.ibrir@univ-alger2.dz

[2] المركز الجامعي مرسلي عبد الله (تيبازة) الجزائر
Mohamed.kaddour@univ-alger2.dz

معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2022/07/30
تاريخ القبول:2023/01/30

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

الملخص: يسلط هذا البحث الضوء على الأوضاع السياسية في أنغولا، خلال فترة الحرب الأهلية (1975و2002م)، ومدى مساهمة التدخلات الخارجية بخلفياتها المصلحية والإيديولوجية في تأجيج الصراع الداخلي. حملت التدخلات الأجنبية في طياتها تنافس المصالح والنفوذ، وهو الأمر الذي زاد من حدة تلك الحرب واستمراريتها قرابة الثلاثين عاما، ومنه نستنتج أن التعرف على عنصر التدخل الأجنبي ساعد في تفهم الأبعاد الخارجية لتلك الحرب. فما مدى انعكاس التدخلات الإقليمية في الحرب الأهلية الأنغولية محليا وإقليميا؟

الكلمات المفتاحية: أنغولا؛ الأوضاع السياسية؛ الحرب الأهلية؛ التدخلات الإقليمية؛ إفريقيا.

ABSTRACT: This paper sheds light on the political situation in Angola during the period of the civil war (1975 and 2002), and the extent to which foreign interventions, with their interests and ideological backgrounds, contributed to fueling the internal conflict. The foreign interventions carried with it the competition of interests and influence, which increased the intensity and continuity of that war for nearly thirty years, and from it we conclude that identifying the element of foreign interference helped in understanding the external dimensions of that war. What is the extent of the reflection of regional interventions in the Angolan civil war locally and regionally?

Keywords: Angola; political situation; Civil War; Regional interventions; Africa

* المؤلف المرسل: حسام إبرير

1. مقدمة:

افرز الكفاح المسلح وضعا سياسيا معقدا على الساحة السياسية الأنغولية بعد استقلالها ، حيث تسابقت الحركات الثورية الأنغولية لتسيد المشهد السياسي متبجحة بدورها التاريخي خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار البرتغالي ، حيث ما لبثت أن أعلنت حركة "مبلا " MPLA " إستقلال أنغولا يوم 11 نوفمبر 1975 وعاصمتها لواندا ، إلا أن حركتي "فنلا " FNLA " و"يونيتا " UNITA " فرضت سيطرتهما على مناطق هامة في شمال وجنوب البلاد، وهو ما شجعهما على إعلان مماثل لإستقلال أنغولا واعتبار مدينة " هوامبوا (Huamboi) كعاصمة للبلاد وهو ما يدخل في إطار الصراع على السلطة والثروة داخل البلاد التي اتخذت طابعا اثنيا /قبليا، وهكذا رضخت أنغولا تحت وطأة صراع الزعامة بين الحركات الثلاث ، والذي غذته النعرات الإثنوقبلية والمطامع الشخصية ، حيث سمح فتح مجال الصراع للتدخلات الخارجية في تدويل الصراع إقليميا ودوليا ، وفي ظل هكذا ظروف كان من الطبيعي أن تدخل أنغولا في حرب أهلية ذات طابع دولي دامت قرابة ثلاثة عقود من الزمن.

مشكلة الدراسة:

بعد فشل الحركات الثورية الأنغولية في استثمار انتصارها التاريخي بتحقيق الاستقلال ضد المستعمر البرتغالي، وعدم نجاحها في التوافق على تشكيل حكومة ائتلافية، وفتحها المجال واسعا لتدويل خلافاتهم المحلية إقليميا ودوليا. ما هي التوجهات الأساسية لكل حركة إقليميا؟ وفيما تتمثل دوافع وأهداف التدخلات الإقليمية في صراع الحرب الأهلية الأنغولية؟ وهل لها اطر قانونية تحت شرعية المنظمات الدولية بما يخدم مصالح الشعب الأنغولي أم هي عبارة عن تصرفات شهوائية يحدد أهوائها صراع النفوذ والمصالح؟

فرضيات الدراسة:

إن الترابط الوثيق بين حلقات قضايا إقليم إفريقيا الجنوبية ككل يدفعنا لاختبار الفرضيات التالية:

- أن الحرب الأهلية نشبت في إحدى دول الجنوب الإفريقي، وهي أنغولا التي تعتبر كأحد أكبر بلدان قارتها مساحة ومواردا، إضافة لموقعها على المحيط الأطلسي مما أعطاها بعدا استراتيجيا، وهو الأمر الذي جعلها محل استقطاب دولي ومطمعا وميدانا لصراع المصالح والنفوذ محليا، إقليميا ودوليا، وهو ما يتطلب ضرورة التعرف على طبيعة تلك الحرب وأبعادها المختلفة.
- أن التدخل الأجنبي في هذه الحرب كان واضحا وبدرجة كبيرة في جميع مراحل الحرب الأهلية في أنغولا، وتفوح منه رائحة الصراع المصلحي من جهة، ويشكل بؤرة من بؤر توتر الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي بين القوى الكبرى عالميا وحلفائهم المحليين، وهو ما زاد من حدة تلك الحرب ومن استمراريتها، ومن ثم فان الإحاطة والتعرف على دوافع وأشكال التدخل الأجنبي يساعد في تفهم الأبعاد الخارجية لتلك الحرب وأطرافها والمصالح الفعلية لكل منها.

حدود الدراسة: تهتم هذه الدراسة من حيث الإطار الجغرافي بإقليم إفريقيا الجنوبية عموما ودولة أنغولا خصوصا، نظرا لما ميز هذه المنطقة من أحداث تاريخية كبرى أواخر القرن العشرين جعلها تستقطب الأنظار محليا، إقليميا وعالميا، وكذلك نظرا للترابط الوثيق بين حلقات قضايا شعوب المنطقة بدءا بالاستعمار الأوروبي مرورا بالكفاح التحرري وتطورات وأزمات ما بعد الاستقلال من حروب أهلية ودولية، أما من حيث الإطار الزماني فإنها تمتد من أواخر القرن العشرين وصولا إلى مطلع القرن الواحد والعشرين (1975-2002).

منهج البحث:

لدراسة هذا الموضوع كان وجوبا إتباع المناهج الآتية:

المنهج الوصفي السردي، وذلك لسرد ووصف الأحداث التاريخية المتسلسلة في الموضوع ووظفنا المنهج التحليلي التفسيري، والهدف من وراء هذا حسن التعامل مع الوثائق والاتفاقيات المتعلقة بالموضوع والتمكن من قراءتها قراءة تاريخية والوصول إلى فهمها فهما صحيحا، كما تم اللجوء لمنهج المقارن والذي يمكننا من التمييز بين مختلف الاتجاهات والرؤى، خاصة وان البحث جاء ثريا من حيث تعدد الأطراف الفاعلة في هات الحرب الأهلية الأنغولية سواء المحلية أو الإقليمية بتنوع اتجاهاتها ومصالحها.

2. الحرب الأهلية الأنغولية والتدخلات الخارجية:

عاشت أنغولا منذ استقلالها وحتى قبل تسويات السلام مطلع القرن الواحد والعشرين، في ظل حرب أهلية، وحكم شمولي مستبد، وأوضاع اقتصادية متردية نتيجة الإستغلال الإمبريالي على إعتبار أنها بلد كان يدور في فلك الإمبريالية الغربية، كما كانت مظاهر التفكك الاجتماعي واضحة، وذلك بفعل الحرب الأهلية الطاحنة، والتي تمثلت أطرافها في البداية بكبرى حركات التحرر الأنغولي المسلحة التي حاربت المستعمر البرتغالي جنبا إلى جنب، والحديث هنا عن: (وثيقة برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية لتحرير انغولا ، 1976، الصفحات 140-141)

الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA(أنظر التعليق رقم 1) والجبهة الوطنية لتحرير أنغولا FNLA (انظر التعليق رقم 2) ،والاتحاد الوطني للاستقلال التام أنغولا الذي عرف باسم" يونيتا "UNITA(انظر التعليق رقم 3) والذي انحصرت الحرب بعد ذلك بينه وبين الحركة الشعبية التي تقلدت حكم البلاد بعد الاستقلال (احمد فليفل، 1996، صفحة 167)وتعود تلك الحرب إلى عدة أسباب ، أبرزها عدم النجاح في التوصل إلى تشكيل حكومة إئتلافية توافقية بعد الاستقلال ، والصراع على السلطة ، وإختلاف الإنتماءات القبلية ، وتباين التوجهات الأيديولوجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل حركة وفق مصالحها .

2 .1 المواقف الإقليمية ودورها في تأجيج صراع الحرب الأهلية في أنغولا (1975–2002):

حيث انه وكما كانت الأسباب الداخلية السبب الرئيسي في إشتعال وإستمرار الحرب في أنغولا، فقد كانت الأسباب الخارجية عنصرا رئيسيا أخر أسهم بدرجة كبيرة في تأجيج تلك الحرب وتدويلها ويمكن توضيح ذلك جليا من خلال التدخلات الخارجية (الإقليمية والخارجية).

تباينت مواقف القوى الإقليمية من الحرب الأنغولية ما بين مساعد لطرف ومساعد لطرف أخر، وكان لكل طرف منهم مصالحه التي يسعى لإقرارها ومن بين هاته الدول ما يلي:

أ . موقف جنوب أفريقيا:

يعود تاريخ تدخل دولة جنوب أفريقيا في الشأن الأنغولي إلى فترات ما قبل استقلال هاته الأخيرة ، أي خلال مرحلة الثورة المسلحة ضد الاستعمار البرتغالي ، خاصة إذا علمنا أن أنغولا الدولة الواقعة في الثلث الجنوبي الغني من القارة الإفريقية ، والذي يعد آنذاك بمثابة قلعة بيضاء تعج بحشود من الجند والطائرات النفاثة والأسلحة الحديثة ، حيث اتخذت الدول البيضاء موقفا موحدا ضد الحركات التحررية في إقليم أفريقيا الجنوبية (الاحتلال البرتغالي في كل من أنغولا والموزمبيق) ، (النظام العنصري الأبيض بجنوب أفريقيا) ، (حكومة روديسيا العنصرية) ، وقد لعبت جنوب أفريقيا بحكومتها دور الصدارة في هذا التحالف العنصري الامبريالي للوقوف في وجه تحرر شعوب المنطقة ، حيث عملت حكومة جنوب أفريقيا وهي تساهم في إثبات بربريتها على بناء سد على نهر "كونين " الواقع على الحدود مع جنوب غربي أفريقيا ، هذا المشروع الضخم والذي تصل ميزانيته إلى حوالي 90 مليون جنيه إسترليني تهدف من خلاله الحكومة إلى جذب نحو نصف مليون مهاجر أبيض لإحتلال المنطقة المحيطة به ، وتحت شرعية حماية مشروعها الضخم حرصت جنوب أفريقيا على إقامة قاعدة عسكرية في أنغولا للعمل على التصدي لحركة التحرير في أنغولا وضربها ، وهو الأمر الذي خلف ردود فعل قوية من طرف حركات التحرر في منطقة أفريقيا الجنوبية ، لعل أبرزها التحالف العسكري والتنسيق بين كل من الحركة الشعبية لتحرير أنغولا و منظمة " سوابو "– SWAPO– (جنوب غرب أفريقيا) للقيام بعمليات مشتركة في المنطقة التي تنوي جنوب إفريقيا بناء سد "كابورا باسا " kaporsasa. (القرعي، 1970، صفحة 139)

و هكذا تدريجيا تطور الموقف الجنوب إفريقي أكثر في أنغولا بعد استقلال هاته الأخيرة ،إذ تدخلت جنوب إفريقيا بقواتها المسلحة النظامية في الحرب الأنغولية لمساعدة حركتي الإتحاد الوطني (يونيتا) والحركة الوطنية (فنلا) في مواجهة الحركة الشعبية (مبلا) ، ونظرا لضخامة التدخل العسكري لجنوب إفريقيا في أنغولا فلم تحاول " بريتوريا " إخفاء تدخلها هذا ، فمنذ إعلان استقلال أنجولا أعلن وزير خارجية جنوب إفريقيا – في ذلك الحين – أن حكومته أرسلت قواتها النظامية إلى أنجولا زاعما أن ذلك لحماية مشروع توليد الطاقة الكهربائية عند" نهر كيونين " وكذلك للحيلولة دون تسلل رجال حرب العصابات التابعين لمنظمة جنوب غرب إفريقيا الشعبية (سوابو) – SWAPO– داخل أراضي ناميبيا ،خصوصا بعد مضاعفة هذه المنظمة لعملياتها الهجومية ضد مصالح النظام العنصري في ناميبيا ،ولذلك

فقد حاولت حكومة جنوب إفريقيا بتقديمها الدعم لكل من(يونيتا) و (فنلا) دون أن تصبح الأراضي الأنغولية بعد الاستقلال ملاذا لثوار ناميبيا . (أحمد، 1976، صفحة 107، 108)

وهكذا أصبحت جنوب أفريقيا متورطة بثقلها في الحرب الأهلية الأنغولية لأسباب إديولوجية وعرقية، ومن أجل أن تحتفظ بسيطرتها على ناميبيا. فمثلا كانت " الفنلا FNLA – " وسافيمبي " يغازلان جنوب إفريقيا والغرب استجلابا للدعم ضد الشيوعية وإرسال جنود من خارج القارة الإفريقية، (غرنفيل، 2012، صفحة 149)

غير أن دعم جنوب إفريقيا لكل من حركتي " الفنلا – FNLA – و يونيتا " – UNITA –كان مشروطا ومقترنا بإحتلالها لناميبيا ، غير أنه وبعد سنة 1990 تاريخ إستقلال ناميبيا تغير موقف حكومة بريتوريا وأصبحت ترغب في التخلص من التورط في مستنقع الحرب الأهلية الأنغولية ، وأصبحت تشارك في إيجاد سبل السلام لوقف الحرب تحت غطاء هيئة الأمم المتحدة ، حيث دعمت إتفاق السلام الموقع في لشبونة في مايو 1991م ، كما أيدت إجراء انتخابات عامة تحت تأطير هيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 1992م كجزء من إتفاق السلام الموقع سابقا في لشبونة .

وإذ عدنا إلى أحد أبرز العوامل التي دفعت بجنوب إفريقيا للتدخل العسكري المباشر في الحرب الأهلية الأنغولية ، لابد من التطرق إلى البعد الأيديولوجي الذي صبغ طبيعة الصراع الدائر في أنغولا خاصة بعدما اخذ الصراع بعدا دوليا في إطار صراع الحرب الباردة بين قطبيها ، ولكونها دولة رأسمالية عملت دولة جنوب إفريقيا البيضاء على خلق توازن للقوى داخل أنغولا ، والتصدي للحركة الشعبية المدعومة من الاتحاد السوفيتي وكوبا المتزايد ، وهذا ما أثار قلق و مخاوف جنوب إفريقيا وهو ما عبر عنه الرئيس الجنوب إفريقي " ب.ج. فور ستر " قائلا :" إن الاتحاد السوفييتي يهدف إلى خلق أنظمة شيوعية تمتد من أنغولا حتى تنزانيا ، وهو الأمر الذي يمكن أن يهدد أمن ومصالح جنوب إفريقيا " ، ليضيف قائلا : " إذا لم نواجه الشيوعيين في " لواندا " اليوم ، فلسوف يكون علينا أن نواجههم في " بريتوريا " غدا . (محسن، أنغولا من الثورة إلى الإستقلال ، 1979، صفحة 108)

وبناءا على هذه التصريحات يمكن إستخلاص وبكل وضوح مخاوف حكومة بريتوريا من قيام نظام موالي للسوفيت وانتشار المد الشيوعي المعروف بدعمه للحركات التحررية في العالم ضد الامبريالية الغربية، والتخوف من تأثير الإيديولوجيات الماركسية على الدول المجاورة للنظام العنصري. وهو ما يشكل خطرا كبيرا على مصالح جنوب إفريقيا في المنطقة، ومن بينها الاستثمارات على ضفاف نهر "كوينين " Kwitine " تجسيدا للإتفاق الممضى بين حكومتي "لشبونة " و " بريتوريا "في الستينات للاستفادة من مياه هذا النهر في الري وتوليد الطاقة الكهربائية. ((محسن، أنغولا من الثورة إلى الإستقلال، 1979؛ كيسنجر، 2010)

إذن فقد تركزت إستراتيجية حكومة بريتوريا من خلال تدخلها في أنغولا على السعي لتحقيق عدة أهداف ومنها: (حماد، 1977، الصفحات 115-116)

1_ تامين حدود ناميبيا والتي تبلغ طولها 1500كم وحمايتها من اختراقات وعمليات منظمة جنوب غرب إفريقيا (سوابو) – SWAPO- .

2-القيام بهجمات على قواعد" سوابو" – SWAPO- المتمركزة على حدود أنغولا الغربية مباشرة خصوصا وأن إستقلال أنغولا يمكن أن تترتب عليه نتائج مباشرة لصالح سوابو – SWAPO- .

3- دعم الإتحاد الوطني لإستقلال كل أنغولا (يونيتا) في جهوده للإستيلاء على السلطة في أنغولا ، لضمان وجود حليف موالي لها هناك بدلا من حكومة الحركة الشعبية (مبلا) المناوئة لها .ومن هذا المنطلق حدث التوغل العسكري لقوات حكومة بريتوريا النظامية داخل الأراضي الأنغولية حتى أجبرتها القوات الأنغولية بغطائها السوفييتي / الكوبي على الإنسحاب ،وتبعا لذلك كانت الفجوة واسعة بين النجاح والإخفاق في تأدية جنوب إفريقيا لدورها عندما تدخلت ضد قوات الحركة الشعبية (مبلا) في أنغولا ، فالنجاح كان يعني بالنسبة لجنوب إفريقيا الترسيخ لوضعها كقلعة متقدمة للغرب في إفريقيا الجنوبية حماية لمصالحها ولمواجهة الشيوعية ، ومن ثم يمكن أن يخلق لها دور قاري هام في الإستراتيجية الإمبريالية الشاملة ،أما وقد تعثر هذا التدخل بفعل التصدي الأنغولي له فقد ترتب على ذلك العديد من النتائج السلبية لجنوب إفريقيا ومنها : (حماد، 1977، الصفحات 115-121) .

- أن سياسة الوفاق الصادرة عن حكومة بريتوريا العنصرية – قبل ذلك التدخل – ووافقت عليها مجموعة من دول القارة، وبدأت فعلا في التباحث بشأنها من اجل تسوية سلمية لصراعات المنطقة، أوضح أن تلك السياسة ما هي إلا مناورة دبلوماسية، وكان المحك الرئيسي لإختبار مدى مصداقيتها إندلاع الحرب في أنغولا، والذي أسفر عن التدخل العسكري السافر لقوات جنوب إفريقيا ليضعف بذلك من قدرة حكومة بريتوريا على الاستمرار في القيام بدور دبلوماسي في المنطقة.
- أن تدخل حكومة جنوب إفريقيا عزز من شكوك الدول في منطقة الجنوب الأفريقي مثل تنزانيا وموزنبيق وبوتسوانا حول نوايا جنوب أفريقيا في المنطقة.
- ترتب على هذا التدخل أيضا تنامي معارضة الدول الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية تجاه عمليات التدخل في أنغولا وخصوصا تدخل جنوب أفريقيا.
- أن جنوب أفريقيا عندما بنت حساباتها الأولية من التدخل في أنغولا على أساس انتهاز الفرصة المواتية لتعزيز علاقاتها مع الغرب – رغم القرارات الدولية والتنديدات المستمرة بسياستها العنصرية – مادام هذا التدخل يبدو منه انه لحماية المصالح الكبيرة للغرب في أنغولا وفي المنطقة، إلا أن هذا التوجه اصطدم بتعاظم الدعم والمواجهة من جانب المعسكر الشرقي والدول الأفريقية ومنظمتها. (حماد، 1977، الصفحات 115-121)

غير أن دعم جنوب إفريقيا لكل من حركتي "الفنلا FNLA " و يونيتا UNITA كان مشروطا ومقترنا بإحتلالها لناميبيا ، غير انه وبعد سنة 1990 تاريخ إستقلال ناميبيا تغير موقف حكومة بريتوريا وأصبحت ترغب في

التخلص من التورط في مستنقع الحرب الأهلية الأنغولية ، وأصبحت تشارك في إيجاد سبل السلام لوقف الحرب تحت غطاء هيئة الأمم المتحدة ، حيث دعمت اتفاق السلام الموقع في لشبونة في مايو 1991م ، كما أيدت إجراء انتخابات عامة تحت تأطير هيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 1992م كجزء من اتفاق السلام الموقع سابقا في لشبونة . (غرنفيل، 2012، صفحة 149)

ومما تقدم يتضح إلى أي مدى أسهمت جنوب أفريقيا إبان حقبة الحرب الباردة في تأجيج الحرب الأهلية في أنغولا، وذلك من منطلق الحفاظ والحماية لأهدافها ومصالحها وأهداف ومصالح حلفائها الغربيين في المنطقة.

ب. موقف الكونغو(كينشاسا):

على الرغم من الثقل الجغرافي والاقتصادي الكبير للكونغو (كينشاسا)في قلب القارة الأفريقية، إلا أنها ظلت لا تملك مخرجا إلى المحيط إلا عن طريق سكة حديد بنجويلا الذي يحمل صادراتها وارداتها داخل أراضي انغولا، وصولا إلى ميناء لوبوتو على المحيط الأطلنطي، وخصوصا عندما كانت موزمبيق تغلق حدودها مع زامبيا – تحت أية ظروف – ومن هذا المنطلق وجدت الكونغو (كينشاسا)نفسها أمام توجهين أساسيين: (حماد، 1977، الصفحات 63-64)

الأول: إما أن تنتهج سياسة حسن الجوار والتعايش السلمي مع الدول المجاورة ومنها أنغولا.

الثاني : وان تتبنى سياسة الاعتماد على الضمانات الخارجية ، وعلى لعبة التوازن بين القوى ، سواء بالنسبة للمعسكرات الأفريقية أو العالمية ، ثم على التحالفات الخاصة ، ومع تطورات الأوضاع في أنغولا وجد الرئيس الكونغولي الأسبق (الزائيري) " موبوتو سيسي سيكو" انه بتعاونه مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما ، في تأييد "هولدن روبرتو" الذي تربطه به رابطة مصاهرة ، والذي يتزعم الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا(فنلا) ، والتي تتخذ من مناطق مجاورة لكينشاسا قواعد لعملياتها داخل أنغولا قبل الاستقلال وبعده –يمكن أن يخدم مصالح بلاده ومصالح الدول الحليفة في المنطقة ، ومن ثم فقد عملت كينشاسا في ذلك الحين كراس جسر لنقل المساعدات العسكرية والمالية القادمة من الولايات المتحدة والغرب لتحويلها إلى الجبهة الوطنية ، إلا أن هزيمتها أمام قوات الحركة الشعبية (مبلا) والقوى الداعمة لها اضطرت الرئيس" مبوتو " الى التراجع عن توجهه هذا والاتفاق على حل وسط مع الرئيس " نيتو " ولكن ذلك لم يمنع فلول الجبهة الوطنية في معسكرات "كينشاسا " من القيام بأعمال مناوئة للسلطة في أنغولا .

إذن فالدور الكونغولي استمر قبل استقلال أنغولا وبعده في تدعيم الحركة الوطنية لتحرير أنغولا، وهو ما يعني نوعا ما من الانحياز لأحد أطراف الحرب الأهلية في أنغولا، وقد تسبب هذا الوضع في خلق حالة توتر بين الدولتين، ساعدت بدورها في استمرار الدعم الكونغولي للحركة الوطنية (فنلا)المناوئة للنظام في أنغولا، وربما ترجع أسباب ذلك التوتر إلى ما يلي: (حماد، 1977، الصفحات 64-65)

1-أن الكونغو (كينشاسا) كانت تطمع في إقليم كابند التابع لأنغولا-في الوقت الراهن – باعتبار انه كان جزءا من مملكة الكونغو القديمة، ودعمت مزاعمها في هذا الصدد بعدم وجود رباط ارضي يصل بين الإقليم وأنغولا، إضافة إلى

كونه إقليم غني بالثروة البترولية، وهو الأمر الذي أغرى كينشاسا وفرنسا على تقديم الدعم والمساعدة لحركة تحرير كابندا ذات التوجه الانفصالي.

2-أن فلول الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (فنلا) ظلت تتمركز في قواعد على حدود أنغولا داخل الكونغو (كينشاسا) ، على الرغم من توقيع اتفاق برازافيل بين" نيتو "و "موبوتو" في فبراير 1976 وتصريحات الأخير بان بلاده قد أوقفت كل نشاط لقوات الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (فنلا).

3-قيام القوات الكونغولية بغارات انتقامية لحرق مزارع البن ونسف الكباري وتهديد القرى في أنغولا بزعم مقاومة الأنشطة العدوانية من جانب الاتحاد الوطني لاستقلال كل أنغولا (يونيتا) انطلاقا من قواعدها في اتحاد جنوب أفريقيا وذلك في إطار دعمها للجبهة الوطنية (فنلا).

ويلاحظ انه مع الإطاحة بموبوتو وتولي" لوران كابيلا" السلطة في البلاد – ومن بعده ابنه جوزيف – فقد حدث تقارب كبير بين النظامين الحاكمين في كل من لواندا وكينشاسا أسهم بدوره في تحسين موقف الحكومة الأنغولية وقواتها المسلحة في مواجهة مناوئيها وخصوصا متمردي يونيتا. (حماد، 1977، الصفحات 64-65)

ورغم أن الزئير ساهمت بتدخلاتها في أنغولا بتأجيج صراع الحرب الأهلية من خلال دعمها إلا أن ذلك لم يمنعها من محاولة إيجاد حلول لتسوية الصراع القائم، حيث تمكنت من جمع طرفي الصراع وتم توقيع اتفاق سلام في شهر جوان من عام 1989، حيث مثل حكومة أنغولا رئيسها " جوزيه ادوارد دوس سانتوس "، كما حضرت يونيتا ممثلة بزعيمها

" جوناس سافيمبي " وتم الاتفاق على العديد من النقاط ومن أهم البنود ما يلي:

التطبيق الفوري لوقف إطلاق النار وتأسيس لجنة من رؤساء دول الزائير والغابون والكونغو بتنفيذ هذا البند، وتحضير مخطط شامل لتحقيق وتجسيد مبدأ المصالحة الوطنية في أنغولا.

إجبار جوناس سافيمبي على مغادرة البلاد مع عدم العودة إليها إلا عند اقتضاء وجوده، مع اعتراف حركة يونيتا " بدوس سانتوس "رئيسا لأنغولا.

تعهد الحركة الشعبية لتحرير أنغولا بالسعي من اجل تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء مصالحة وطنية.

إلا انه ونتيجة للغموض الكبير الذي اكتنف هذا الاتفاق وإضافة لفشل اللجنة الثلاثية في التوصل إلى وقف لإطلاق النار، عاد الصراع المسلح من جديد ليميز المشهد السياسي في أنغولا. (ياسين، 1999، صفحة 199)

ج. موقف الكونغو (برازافيل):

ظلت الكونغو برازافيل السند الإقليمي للحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا) منذ أن تم الإعلان عن قيامها في ديسمبر 1956 ، حيث اتخذت مقرا لها في برازافيل، وقد شاركت الكونغو برازافيل في اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة التسعة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والمكلفة بتقصي الحقائق عن الأوضاع في أنغولا في نوفمبر 1964 ، وبناء على

تقرير اللجنة الثلاثية اعترفت لجنة التسعة بالحركة الشعبية (مبلا) كمنظمة لتحرير أنغولا ، وتقديم الدعم لها وسحب الاعتراف بحكومة أنغولا بالمنفى ، التي سبق لمنظمة الوحدة الأفريقية الاعتراف بها ،ومنذ عام 1964 بدأت الحركة الشعبية (مبلا) بممارسة أنشطتها العسكرية تجاه القوات البرتغالية انطلاقا من قواعدها في الكونغو برازافيل . (القرعي، 1970، صفحة 133) ، كما انه خلال فترة التحالف السوفيتي – الأنغولي سمحت برازافيل بنقل الإمدادات و المعدات والأسلحة السوفيتية / الكوبية عبر أراضيها وقواعدها لصالح الحركة الشعبية (مبلا) . (ciment، 1997، الصفحات 47-48-134)

لقد مثل الدعم المقدم من الكونغو برازافيل إلى النظام الحاكم في لواندا قوة دفع كبيرة له، سواء في مواجهته للقوى المناوئة له في إطار الحرب الأهلية الدائرة في أنغولا بصفة عامة، أو في مواجهة القوى الانفصالية في إقليم كابندا بصفة خاصة، وهو ما مثل أيضا دعما غير مباشر لأحد أطراف الحرب الأهلية في أنغولا.

د–موقف زامبيا:

لم يختلف الموقف الزامبي كثيرا عن مواقف الدول المجاورة من الصراع القائم في أنغولا حيث راحت تتموقع بحثا عن مصالحها الخاصة، حيث ومنذ نشوب الحرب في أنغولا، لم تستطع زامبيا أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء ما يحدث في أنغولا التي تنقل عبر مينائها " لوبيتو " ما يقرب من 45 في المائة من صادراتها من النحاس، وقد حاولت زامبيا أن تبقى على الحياد بين الجهات الثلاث المتصارعة هناك (مُحَمَّد لبيب، 1976، صفحة 191) على اعتبار أن ذلك يتفق مع أهدافها ومصالحها في المنطقة.

وقد تبنى تلك السياسة الرئيس الزامبي السابق "كينيث كاو ندا " طوال الفترة من عام 1964 وحتى عام 1991 ، وعلى الرغم من ذلك فقد قدم دعما لكل من الحركة الشعبية (mpla – مبلا) والاتحاد الوطني(unita – يونيتا) أثناء الحرب ضد الاستعمار البرتغالي من اجل الاستقلال ، لقد لعب "كينيث كاو ندا " على وتر حماية مصالح بلده من خلال تدخل زامبيا في الحرب الأهلية الأنغولية من جهة ، حيث ظلت مسالة خط سكة حديد"بنجويلا" محددا رئيسيا للسياسة الزامبية تجاه الصراع الدائر في أنغولا ، وكان كاوندا قد الح إلى "جوناس سافيمبي" زعيم حركة "يونيتا" بأن ها استطاع أن يسيطر على سكة حديد بنجويلا من بدايته لنهايته فان زامبيا يمكن أن تعترف بمنظمته رسميا كحكومة شرعية في أنغولا ، وإذا كانت زامبيا قد تباطأت في الاعتراف بحكومة الحركة الشعبية (مبلا) فإنها سعت إلى احتواء الصراع الدائر في أنغولا بين القوى المتصارعة من خلال رعايتها لأكثر من محاولة لإقرار السلام هناك . (ciment، 1997، الصفحات 105-106)

ومن جهة أخرى عملت زامبيا على إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في أنغولا، حيث استغل "كاوندا " زيارته للولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 19 ابريل 1975م مقنعا الرئيس الأمريكي " فورد " بان الاتحاد السوفيتي كان يتدخل في أنغولا عن طريق الأسلحة والخبراء العسكريين ، وان شحنات الأسلحة السوفيتية تساعد " الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) ذات " التوجه الشيوعي " للسيطرة على السلطة في أنغولا ، معتبرا أن مسالة

المساعدات الأمريكية قضية حيوية لإفشال المخططات السوفيتية ، وهو ما أكده وزير الخارجية الأمريكي آنذاك "هنري كيسنجر " مؤكدا للرئيس "فوستر " ورود تقارير تؤكد أن ضباطا متطرفين من السلطة الاستعمارية البرتغالية الراحلة كانوا يحولون مستودعات ذخائرهم وأسلحتهم إلى الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، ليؤكد "كاوندا "على ضرورة خلق تعاون بين زامبيا والولايات المتحدة لمجابهة هذا التدخل السوفيتي لحماية الدول المحيطة بأنغولا ومن بينها الزائير المرتبطة ارتباطا وثيقا بالغرب ، والعمل على التصدي للمد الشيوعي في إقليم إفريقيا الجنوبية من جهة أخرى .

لقد كانت زيارة " كاو ندا " إلى الولايات المتحدة الأمريكية مقررة قبل شهور واعتبارها كزيارة مجاملة وعلاقة تقدير لواحد من رموز الكفاح التحرري في إفريقيا، ولم يكن يتوقع منها مبادرات كثيرة ومع ذلك فقد ظهرت سياسة جديدة غير متوقعة تماما من هذا اللقاء، وهو ما اعترف به وزير الخارجية الأمريكي آنذاك " هنري كيسنجر " في مذكراته قائلا: " في أندر المناسبات فقط تغير زيارة رسمية واحدة سياسة أمريكا الوطنية، ومع هذا استطاع الرئيس "كينيث كاو ندا " أن يحقق ذلك على وجه الدقة عندما جاء إلى واشنطن عام 1975م "

زامبيا البلد الحديث الاستقلال ورغم ضعف مركز ثقله من ناحية البعد الجيوسياسي إلا انه كانت لزيارة "كاو ندا " إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالغ التأثير في التوجيه العام الأمريكي من قضية الحرب الأهلية الأنغولية ، إذ أن الطرح الأمريكي كان في منأى عن أزمة أخرى في قارة بعيدة معزولة عن الحرب الباردة خاصة وان الكونغرس كان معاديا لأي مغامرات خارجية خاصة وان التجربة الفيتنامية في الأذهان ، حيث نجح كاو ندا في لفت أنظار الأمريكيين إلى نقطة بالغة الأهمية تفيد بان الخط الأحمر تم اختراقه في أنغولا ، مدعيا انه يتحدث باسم جميع رؤساء جيران زامبيا ذاكرا على وجه الخصوص (جوليوسنيريري رئيس تنزانيا ، و موبوتو رئيس الزئير ، و سامورا ماتشيل رئيس موزمبيق) ، موضحا للأمريكيين أن النزاع الأولي في أنغولا لم يكن محليا خالصا . ولم تكن "مبلا " (MPLA) مجرد مجموعة ماركسية شيوعية التوجه مثل منظمة " جبهة تحرير موزمبيق " بل تعتبر أداة في يد موسكو. واعتبارا لهذه الأسباب حث "كاوندا " مدعيا باسم الرؤساء الأخريين الرئيس الأمريكي " فورد " على دعم " جوناس سافيمبي " بوصفه رئيسا لدولة أنغولا الناشئة (كيسنجر، 2010، صفحة 709)

ورغم سعي زامبيا للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في أنغولا وإقليم إفريقيا الجنوبية عموما ، وتحريض التدخل الأمريكي لدحض المشروع السوفييتي في المنطقة ، وبالرغم من دعمها لحركة " يونيتا " سابقا وتوتر علاقاتها مع " الحركة الشعبية لتحرير أنغولا " ، فان الموقف الزامبي الرسمي ظل حريصا على العمل على البقاء على نفس المسافة بين جبهات صراع الحرب الأهلية الأنغولية ، و محاولة انتهاج سياسة توفيقية بين القوى المتصارعة في أنغولا ، وقد أثمرت تلك السياسة عن اتفاق لوساكا لعام 1994 والذي مازال يمثل المرجعية الأساسية لمفاوضات السلام التي جاءت بعدها . (السيد ضلع، 2002، صفحة 123)

3. دور منظمة الوحدة الأفريقية في تسوية الحرب الأنغولية:

لطالما سعت وبذلت منظمة الوحدة الإفريقية – بإعتبارها المنظمة القارية صاحبة الإختصاص الأصلي في تسوية النزاعات الأفريقية – العديد من المحاولات والجهود من أجل التوصل إلى حل سلمي بين أطراف الحرب الأنغولية وذلك منذ فترة ماقبل الإستقلال وكانت أولى تلك المحاولات خلال مؤتمر القمة المنعقدة بالقاهرة في شهر جويلية 1964 وذلك لتدارك الخلافات القائمة بين مختلف حركات التحرر الأنغولية وخاصة بين الحكومة الثورية في المنفى والحركة الشعبية لتحرير أنغولا وذلك من أجل تكوين جبهة موحدة لجميع العناصر الوطنية بهدف دعم دعم فعالية النضال من أجل إستقلال أنغولا (لبيب، 1976، صفحة 190)

وكان مؤتمر القمة الإفريقي الذي إنعقد في كمبالا خلال خلال جويلية 1975 ، إزاء تدهور الموقف العام في أنغولا قد قرر تشكيل لجنة تحقيق ومصالحة بشأن أنغولا تكونت من ممثلي ليبيا و أوغندا والصومال ونيجيريا وغينيا وغانا والمغرب ، كما دعت المنظمة الإفريقية إلى قيام حكومة وحدة وطنية تتألف من زعماء الحركات الوطنية الثلاث في أنغولا ، إلا أن مساعي لجنة أنغولا المذكور لم تسفر عن أية نتائج إيجابية وظلت منظمة الوحدة الإفريقية تلتزم الحياد تجاه الصراع الدائر في أنغولا حتى تفاقمت الحرب الأهلية بعد الإستقلال فتحركت الدبلوماسية الأفريقية نحو خطوة تنظيمية أخرى في مواجهة الأزمة ، حين دعا رئيس جمهورية الصومال إلى عقد مؤتمر قمة أفريقي خاص بمشكلة أنغولا و إستجابت القيادات الأفريقية للدعوة ، و إنعقد المؤتمر الإفريقي الخاص بمشكلة أنغولا بالفعل في يوم 10 يناير 1976 بأديس بابا ومنذ بداية جلسات المؤتمر ظهر الإنقسام واضحا بين الرؤساء الأفارقة المجتمعين حول مسألة الإعتراف بأي من أطراف الحرب الأنغولية كحكومة شرعية للبلاد ، حيث دعى الرئيس الموزمبيقي الراحل ساموا ماشيل إلى الإعتراف الإفريقي الشامل بحركة مبلا بإعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في أنغولا كما أكد الرئيس الأنغولي " ليوليد سنجور " على ضرورة إيجاد حل تتوافر فيه ثلاثة شروط وهي : أن يكون الحل إفريقيا خالصا ، وان يكون ديمقراطيا ، وأن يتفق مع سياسة عدم الإنحياز في مواجهة جميع التكتلات ، وفقا لنص المادة الثالثة من ميثاق أديس بابا التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية ، ومن أخرى يلاحظ أن كل الحركات الأنغولية الثلاث قد تقدمت إلى المنظمة للإعتراف بها كحكومة شرعية لأنغولا ، وقدمت نيجيريا ومعها 21 دولة أفريقية أخرى مشروع قرار يدعو إلى الإعتراف بحكومة الحكومة الشعبية

(مبلا) في حين قدمت السنغال ومعها 21 دولة أخرى مشروع قرار يدعو إلى حياد المنظمة في الأزمة الأنغولية والإعتراف بحركات التحرير الثلاث ، كما تقدم الرئيس الأوغندي الأسبق عيدى أمين بصفته رئيسا لتلك الدورة للمنظمة بإقتراح باسم المنظمة يتألف من سبع نقاط أهمها : (سالم، أنغولا بين الحرب الأهلية وأفاق عملية السلام ، 1989، الصفحات 162-163)

الإصرار على الوحدة الإفريقية، و إدانة جنوب إفريقيا، وتكوين لجنة من قادة أفريقيا للتوفيق بين حركات التحرر الثلاث وإدانة التدخل الأجنبي بكل صوره، وهكذا إنتهى مؤتمر القمة الإفريقي الخاص بالمشكلة الإفريقية بعد 72 ساعة من

الإجتماعات العاصفة دون التوصل إلى وسط حول أنغولا، وذلك بعد أن رفضت الدول المؤيدة لحكومة مبلا مشروع القرار الذي تقدم به الرئيس الأوغندي « عيدى أمين "

وبذلك فشلت هذه الجولة الثامية من الدبلوماسية الإفريقية الجماعية في إطار جهود المنظمة القارية الرامية لحل الأزمة الأنغولية.

حيث نجد أن الدول الإفريقية إنقسمت الدول الإفريقية إلى فريقين متساويين عدديا أحدهما يؤيد " مبلا " والأخر يدعو إلى حكومة إئتلاف وطني في أنغولا تجمع وتوحد بين الحركات الثلاث وإن كان واقع الأمر يؤيد تحالف " فنلا "

و " يونيتا " المضاد للحركة الشعبية " مبلا ".

كما أنه من الجدير بنا التنويه إلى أن جهود منظمة الوحدة الإفريقية ظلت تؤيد وتدعم قرارات هيئة الأمم المتحدة في أنغولا ، ,هنا يمكننا الإستدلال بترحيبها بقرار مجلس الأمن الصادر عام 1993 والمتعلق بفرض العقوبات على يونيتا وظلت على موقفها الداعم لإستمرار عقوبات الأمم المتحدة ضد متمردي " يونيتا " وهذا في بيان لها صدر بتاريخ 30 أفريل 2002 ، كما أن لجنة منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وتسوية الصراعات ذكرت أن العقوبات ضد " يونيتا " ينبغي الإبقاء عليها حتى يكون هناك تقدم لا رجعة فيه بخصوص عملية السلام الأنغولية . (سالم، أنغولا بين الحرب الأهلية و أفاق عملية السلام ، 1989، الصفحات 162-163) .

4. خاتمة:

نخلص من هذه الدراسة حول الحرب الأهلية في أنغولا وتأثير تدخلات القوى الإقليمية في تأجيج الصراع، إلى النتائج التالية:

- أن أهم العوامل الداخلية هو شهوة الوصول إلى السلطة لدى قادة حركة يونيتا ، إضافة للاختلافات الإثنوقبلية التي يستند إليها كل من النظام الحاكم في لواندا وحركة يونيتا .
- أثبتت الحرب الأهلية الأنغولية أن ضعف الاندماج القومي والمتمثل بترسيخ النزعة القبلية يعد أبرز العناصر المعرقلة أمام قيام دولة وطنية مستقرة. الأمر الذي أفضى الى حرب أهلية ضروس في أنغولا بعد استقلالها.
- على الرغم من الشكل القبلي للحرب الأهلية إلا أن هذا العامل لم يكن أساسيا بل اتخذ ذريعة لتحقيق مكاسب وتطلعات سياسية لبعض قادة الحرب الأهلية.
- أن أهم العوامل الخارجية في نشوب واستمرار الحرب الأهلية في أنغولا هي التدخلات الأجنبية والمساعدات الخارجية لأطراف الصراع، وقد قدمت هذه المساعدات إقليميا من طرف كل من الزائير، زامبيا وجنوب إفريقيا.

- جسدت الحرب الأهلية مثالا حيا لمدى قدرة المستعمر على استغلال التناقضات الاجتماعية والسياسية والعقائدية في إحداث فوضى مدمرة ببلدان العالم الثالث بما ينسجم ومصلحته السياسية والاقتصادية.
- أن الحرب الأهلية التي ظلت تدور أحداثها في أنغولا منذ منتصف سبعينات القرن الماضي إلى مطلع القرن الحالي على درجة كبيرة من الخطورة، سواء من حيث طول أمدها، أو من حيث حجم الدمار الذي مس البلاد، أو عدد الضحايا بما يزيد عن المليون قتيل إضافة للملايين من المشردين والجرحى واللاجئين. وما يضاعف من حجم كارثة الحرب هو عدم مقدرة أي طرف على إلحاق الهزيمة بالطرف الأخر ووضع حد لهاته المأساة. مما شكل استنزافا متواصلا لمقدرات وثروات الدولة على حساب نموها ورفاهية شعبها.
- أن أنغولا الأرض، الشعب والدولة لم تنعم وتهنئ بالسلام ولا بالأمن والاستقرار منذ استقلالها، حيث أنها خرجت من حرب الاستعمار البرتغالي لتجد فرضية الحرب الأهلية واقعا مراكاد يعصف بوجودها كدولة فتية، خاصة مع تشابك أطراف الصراع وافتقادهم للمرونة والمصداقية.
- أن هناك العديد الجهود والمحاولات المتعددة الأطراف المبذولة من اجل إنهاء تلك الحرب وإيجاد تسوية لها، والتي كان من محصلتها وضع العديد من الاتفاقيات والتسويات، إلا أن المشكلة ظلت تتمثل في عدم دخول تلك الاتفاقيات حيز التنفيذ الفعلي، ولم يلتزم بها أطراف الصراع.

5. قائمة الهوامش:

- [1]-مبلا: الحركة الشعبية لتحرير أنغولا،
(MPLA :Mouvement populaire de libération de l'Angola)
- تشكلت هذه الحركة في ديسمبر 1956 بقيادة اوغستينونيتو ، وقدمت برنامجا شاملا لتأسيس جمهورية أنغولا المستقلة بعيدا عن التبعية للامبريالية الغربية ، لديها قاعدة شعبية كبيرة أصول غالبيتها من قبائل "مبوندو "في الشمال ، إضافة للطبقة المثقفة من مختلف المدن الكبرى ، ولقيت دعما واسعا من دول الكتلة الشرقية الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفيتي وكوبا وحلفائهما .(انظر : وثيقة برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية ، سعاد مصطفاوي ، تطور الحركة الوطنية في أنغولا واسترجاع السيادة الوطنية 1926-1975، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله - ، قسم التاريخ ، السنة الجامعية 2016-2017 ،ص- ص 148- 161 .

- 2-فنلا: الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا،

(FNLA: Front National de Libération de L'Angola) -

- كانت الجبهة فصيلا منافسا للحركة الشعبية تأسست في الجزء الشمالي لأنغولا كحركة ضمت قبائل " الباكونغو" المتمركزين في شمال البلاد، كان هدفها الأساسي إحياء " مملكة الكونغو " القديمة وتكونت تحت اسم " اتحاد شعب أنغولا الشمالي " U.P.N.A " وذلك سنة 1954 م واتخذت مقرها بالخارج بمدينة " ليوبولدفيل «(الكونغو)، تزعم هذه الحركة " هولدن روبيرتو "(Holden Roberto)
- (أنظر: محسن عوض، أنغولا من الثورة إلى الإستقلال، مجموعة كتب أفريقية، الجمعية الأفريقية، القاهرة، 1979، ص 60).

- 3- "يونيتا ": الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا:

- (Union Nationale pour Indépendance Totale de L'Angola) U.N.I.T.A

- اتحاد سياسي أسسه شعب "اوفمبوندو" وسط أنغولا والذي يمثل حوالي ثلث سكان البلاد، ويعتبر «جوناس سافيمبي " هو مؤسسه، كما تلقى دعما من عدة دول: الصين قبل الاستقلال، والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا بعد الاستقلال. انظر:

(Jean- Pierre Cosse. Jose Sanchez : Le prix de La Liberté. Edition Syros .Paris . Juin 1976.P 54.)

6. قائمة المراجع:

1- السيد على احمد فليفل ، (1996) *الجذور التاريخية للمشكلات التاريخية الافريقية المعاصرة ، الجذور التاريخية للحرب الأهلية الانغولية ، في : "مصر وإفريقيا* ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

2- احمد يوسف القرعي،(أبريل 1970) ، حركة التحرير المسلح في انغولا، *مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 20*، ص139.

3- ج.ا.س غرنفيل ، *الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لإحداث القرن العشرين*، الدار العربية للموسوعات،(بيروت: الدار العربية للموسوعات ، 2012).

4- جمال مُحَمَّد السيد ضلع ، الحرب الأهلية في انغولا ، *مجلة الدراسات الافريقية ، العدد 24*، 2002 .

5- سلوى مُحَمَّد لبيب ، الإستقلال والصراع في انغولا، *مجلة السياسة الدولية ، العدد 43*،يناير 1976 .

6- مجدي حماد ، *صراع القوى الكبرى في أفريقيا* ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، 1977).

7- محسن عوض، *انغولا من الثورة إلى الاستقلال* ، الجمعية الإفريقية ،(القاهرة : الجمعية الإفريقية ، 1979).

8- نازلي معوض احمد ، الصراعات الدولية على ارض انغولا، *مجلة السياسة الدولية ، العدد 44*، أبريل 1976

9- هنري كيسنجر، *سنوات التجديد* ، مكتبة العبيكان ، (الرياض : مكتبة العبيكان ، 2010) .

10- وثيقة برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية لتحرير انغولا . (افريل, 1976). *مجلة الطليعة المصرية* .

11- jams ciment , *Angola and Mozambique past colonial wars in southern Africa ,* Newyourk facts on file (Newyourk : Newyourk facts on file , 1997) .